المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/01/2015

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير تعقد دورتها العادية الثامنة !!!

عبدالله بيداح ...

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير دورتها العادية الثامنة يوم السبت 10 يناير 2015 بمقر اللجنة بحضور كافة اعضائها .

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة تقديم عرض حول مذكرة التفاهم المبرمة بين المجلس الوطني والبرلمان والمتعلقة بتعزيز اعتماد المقاربة الحقوقية في عمل المؤسسة التشريعية وعرض حول مشاركة اللجنة في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش في نونبر الماضي وكذا تقديم حصيلة أشغال اللجنة بالإضافة إلى وضع الخطوط العريضة لآفاق العمل وصياغة برنامج عمل أولي في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، التي تم تنصيبها بتاريخ 23 يناير 2012، تضطلع حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

وقد تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وللإشارة يشمل النفوذ الترابي للجنة، التي يرأسها محمد شارف، عمالة اكادير اداوتنان، انزكان ايت ملول، اشتوكة ايت باها و أقاليم تارودانت، تزنيت و طاطا.

http://choroknews24.com/news.php?extend.3599

6/3270

أكادير

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، أول أمس السبت بمقرها، أشغال دورتها العادية الثامنة. وتضمن جدول أعمال هذه الدورة تقديم عرض حول مذكرة التفاهم المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمان والمتعلقة بتعزيز اعتماد المقاربة الحقوقية في عمل المؤسسة التشريعية وعرض حول مشاركة اللجنة في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش في نونبر الماضي.

كما خصصت هذه الدورة لتقديم حصيلة أشغال اللجنة، بالإضافة إلى وضع الخطوط العريضة لآفاق العمل وصياغة برنامج عمل أولي في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويشمل النفوذ الترابي للجنة عمالتي أكادير إداوتنان وإنزكان آيت ملول وأقاليم أشتوكة آيت باها وتارودانت وتزنيت وطاطا.

مشاركة المسؤولين المغاربة في مظاهرة باريس مشروطة بعدم رفع صور مسيئة للرسول

محمود معروف

الرباط – «القدس العربي» يعيش المغاربة على إيقاع الهجوم المسلح على إسبوعية شارلي إيبدو الفرنسية ويشهد عدد من المدن المغربية تظاهرات ووقفات تضامنية مع الاسبوعية وصحافييها ومع فرنسا وقيمها المجتمعية، دون ان يغيب السياسي عن هذا، خاصة ان الهجوم جاء في وقت تعرف فيه العلاقات بين باريس والرباط فتورا لدرجة التوتر.

رسميا تخلف المغرب على مستوى وزير الخارجية عن المسيرة التي شهدتها أمس الأحد العاصمة الفرنسية باريس، تنديدا بالهجوم، وكانت مشاركة الوزير بالمسيرة مشروطة بعدم رفع رسومات مسيئة للرسول محمد عليه الصلاة والسلام. وبسبب عدم تلبية الشرط، تخلف الوزير عن المسيرة.

وقال بيان لوزارة الخارجية أمس، لا يمكن أن يشارك وزير الشؤون الخارجية والتعاون أو أي مسؤول رسمي مغربي، في هذه المسيرة، في حال رفع رسوم كاريكاتورية مسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام.»

وتسببت هذه الرسوم المسيئة وإعادة نشرها في منع السلطات المغربية توزيع عدد من الصحف والمجلات الفرنسية وهو المنع الذي لقي إجماعا مغربيا وقال مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ان «الصحف الانغلوساكسونية، والمعروفة بمرجعيتها الأخلاقية والمهنية الصارمة، رفضت في مجملها المشاركة في هذه العملية، من خلال عدم الترويج لهذه الرسوم».

وأكد عبد الإله التهاني مدير الاتصال والعلاقات العامة في وزارة الاتصال المغربية انه «تم منع العددين الأخيرين من يومية لوموند اضافة إلى ليزيكو وليبراسيون ولومانيتي ومجلة لوبوان التي اتخذ قرار منعها قبل العمل الإرهابي الذي استهدف شارلي ايبدو».

وأوضح ان قرار منع هذه المنشورات الصحافية «يتم تطبيقه بشكل عادي وأوتوماتيكا، في الماضي واليوم والمستقبل، كلما تم تجسيد الرسول أو الله، أم تمت الإساءة اليهما عن طريق الكاريكاتير كما دأبت على ذلك شارلي إيبدو أو الصحف الدنماركية».

وكشف المسؤول المغربي عن منع مجلة دير شبيغل الألمانية التي جسدت قبل اسبوعين الذات الإلهية على صدر صفحتها الأولى، عبر رسومات ايرانية، لأن في ذلك اساءة لمشاعر المغاربة والمسلمين، ولأن القانون المغربي واضح في هذا الباب، ويخول للوزير المسؤول منع تلك المنشورات كيفما كانت جنسيتها».

وأوضح ان «إعادة نشر هذه الرسوم المسيئة يعيد فتح باب الذرائع أمام ممتهني الدين لخلق مزيد من التوتر، نحن في غنى عنه»، مضيفا ان «الصحافة الأمريكية تتفق على عدم استفزاز مشاعر الديانات، لكن للصحافة الفرنسية للأسف نظرة أخرى للأمور».

ونظم العشرات من المغاربة والفرنسيين المقيمين بالمغرب وقفات تضامن مع اسبوعية شارلي إيبدو في كل من الرباط والدار البيضاء برفع صور ورسومات مدينة للعنف تحت أي طائلة كانت، كما أوقدت الشموع واستُحضرت باقات ورد من ملبّي الدعوة لإبراز التضامن.

وقال عبدالله البقالي رئيس النقابة المغربية للصحافة اثناء وقفة نظمتها النقابة وفيدرالية الناشرين مساء السبت أمام السفارة الفرنسية في الرباط «من يتصرف باسم الدين بهذه الطريقة يسيء له» و «كلنا صحافيون فرنسيون» كما أن «الإساءة للدين والأقليات والمسلمين شيء غير مقبول أيضا».

وتجمع صحافيون وفنانون ومثقفون وممثلون عن المجتمع المدني ومواطنون من مختلف المشارب، مساء الجمعة أمام مقر وكالة فرنس برس بالرباط، بوقفة صامتة من دون لافتات ولا خطب، حاملين الشموع التي تعبر عن الأمل في مستقبل أفضل وللتعبير عن تضامنهم مع ضحايا الهجوم الإرهابي الجبان الذي استهدف الأسبوعية الفرنسية الساخرة وأقاربهم.

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن «هذه الوقفة تأتي للتعبير عن الإدانة الشديدة لهذا العمل الإرهابي الذي ليس له أي معنى أو مبرر»، مشيرا إلى أن هذه الوقفة تشكل فعلا تضامنيا للشعب المغربي مع أسر وأقارب ضحايا هذا الهجوم الجبان.

وقال سفير فرنسا في الرباط، شارل فريس، إنه «من المهم أن نقف هنا اليوم لنعبر عن تعاطفنا ومواساتنا لأسر الضحايا الذين سقطوا قبل يومين، والذين سقطوا زوال اليوم»، داعيا «في مثل هذا الظرف، إلى التحلي بالتآزر والتضامن والهدوء». وقال إن «هذا التجمع يشكل مناسبة لنظهر أننا نحارب بحزم هؤلاء المتعصبين الذين ارتكبوا أفعالا لا تمت للإسلام وأية ديانة أخرى بصلة. ومن المهم جدا أن نظهر أننا متحدون لمكافحة الإرهاب في احترام لقيمنا ولمبادئ الحرية».

ويأتي التضامن المغربي مع فرنسا في الوقت الذي لا زالت أزمة العلاقات بين باريس والرباط قائمة على خلفية سلسلة من الممارسات الأمنية والقضائية الفرنسية استهدفت مسؤولين مغاربة منذ شباط/ فبراير الماضي، ادت إلى تجميد الرباط التعاون القضائي والامني مع باريس.

وقال مسؤولون فرنسيون وأوساط مغربية ان هذا التجميد ربما لعب دورا في فشل المخابرات الفرنسية احباط عملية الهجوم على شارلي إيبدو قبل تنفيذها.

وانتقد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، صلاح الدين مزوار، الحكومة الفرنسية بسبب عدم رغبتها في العمل مع المغرب على تفادي الأعطاب التي لحقت العلاقات الثنائية بين البلدين وقال أن «زمن الوصاية لفرنسا على المغرب ولى».

http://www.alquds.co.uk/?p=277983

وأبدى في حديث تنشره اسبوعية فرنسية يوم السبت المقبل نشر ملخصه بالرباط استنكاره لعدم وجود رغبة قوية لدى فرنسا من أجل التغلب على الأزمة الدبوماسية بين الرباط ، عبد اللطيف الحموشي، إلى العدالة الفرنسية، بتهمة حالات تعذيب مفترضة في (DSTوباريس، وذلك بعد حادثة استدعاء مدير مراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية حق مواطنين بجنسيات فرنسية.

وقال مزوار إن «شعورنا أنه لا توجد لدى الشريك الفرنسي إرادة سياسية قوية من أجل الوقوف في وجه التلاعبات التي تقوم بها جهات معروفة بعدائها للمغرب»، ون المغرب يلمس وجود نوع من التردد وغياب الإرادة في قلب السلطة الفرنسية.

واتهم وزير الخارجية المغربي فرنسا بالخضوع لبعض اللوبيات التي تسعى جاهدة إلى المس بصفاء العلاقات التاريخية بين المغرب وفرنسا»، دون أن يسمي مصدر تلك اللوبيات، وإن كان واضحا إشارة مزوار إلى الجانب الجزائري.

وحمل الوزير المغربي مسؤولية الأزمة الدبلوماسية بين الرباط وباريس إلى فرنسا منذ «صفعة نوبي»، تقول المجلة الفرنسية التي أفادت بأن المسؤولين المغاربة يلومون فرنسا، خاصة وزير الدفاع، جان إيف لودريان، الذي أدلى للمجلة نفسها بتصريحات أغضبت الرباط، بخصوص دور المغرب في مسار المصالحة في مالي.

محمود معروف

قراءة في مشروع قانون "هيئة النزاهة والوقاية من الرشوة"

عبداللطيف وهبي وحسن طارق

جائت هذه القراءة الدستورية والقانونية لمشروع القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بمبادرة مشتركة للنائبين عبداللطيف وهبي وحسن طارق عضوا لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، وذلك تزامنا مع مناقشة اللجنة المعنية لمضمون هذا القانون في أفق المصادقة عليه قريبا، وهي قراءة من زاويتين دستورية وقانونية.

أولا : ملاحظات دستورية

ينص الباب الثاني عشر ، من الدستور المغربي ،على سبعة فصول (من الفصل 154الى الفصل 160)،تحت عنوان :الحكامة الجيدة مبادئ عامة ،وعلى إثناعشر فصلاً (من الفصل 161الى الفصل 171) ،تحت عنوان :مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

داخل هذه المؤسسات العشر ،يميز الدستور من خلال عناوين فرعية ،بين ثلاثة أنواع من المؤسسات :

– هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ، وتضم **"المجلس الوطني لحقوق الإنسان** "كمؤسسة وطنية تعددية ومستقلة. "الوسيط "كمؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة. "مجلس الجالية المغربية بالخارج "كمؤسسة لإبداء الآراء حول توجهات السياسات العمومية ذات العلاقة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

– هيئات الحكامة الجيدة والتقنين ، وتضم "الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري "كمؤسسة للسهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر ،والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري. "مجلس المنافسة "كمؤسسة مستقلة ،مكلفة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية ، في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة. "الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها "كمؤسسة تتولى على الخصوص ، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد.

– هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية ،وتضم "المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي "مهيأة إستشارية وتقييمية في كل السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال."المجلس الإستشاري للأسرة والطفولة "كمؤسسة لتأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة ،وإبداء الآراء وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية والمخططات الوطنية والبرامج المتعلقة بهذه الميادين. "المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعوي "كهيأة إستشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية.

كل هذه المؤسسات ،ينص الدستور على أنها مستقلة وتستفيد من دعم أجهزة الدولة (الفصل 159)، وإذا كانت قواعد تأليفها وصلاحيات تنظيم سيرها تحدد بقوانين (الفصل 171)، فانه يمكن كذلك للقانون أن يحدث علاوة على المؤسسات المذكورة ،هيئات أخرى للضبط والحكامة الجيدة (الفصل 159)،كما أن هذه المؤسسات والهيئات ملزمة بتقديم تقرير عن أعمالها ،مرة واحدة في السنة على الأقل ،يكون موضوع مناقشة من طرف البرلمان (الفصل 160).

القوانين الصادرة لحد الآن حول بعض هذه المؤسسات (مجلس المنافسة /المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي)، وإجتهادات المجلس الدستوري ،كما النظامين الداخليين بمجلسي البرلمان ، من شأنها أن تمكن الباحث من تسليط الكثير من الأضواء على طبيعة هذه المؤسسات وعلى المقصود باستقلاليتها ،وعلى علاقتها بالبرلمان والحكومة.

بعد هذه التوطئة ،ما يهمنا في هذا المقال هو الوقوف على بعض الملاحظات حول دسترة "الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ":

1– الملاحظة الأولى تتعلق بالخانة التي أقحمت فيها هذه الهيأة ،كجزءٍ من هيئات الحكامة الجيدة والتقنين ؛فإذاكان من المفهوم ان يتم إدراج الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري ،ومجلس المنافسة ضمن هذا الإطار ،باعتبار المؤسسة الأولى هيأة ضبطية وتقنينية ،بحكم وظيفتها داخل المجال السمعي البصري ،وباعتبار المؤسسة الثانية هيأة ضبطية وتقنينية بامتياز داخل مجال السوق. فانه في المقابل لاتتوفر "الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها"أي شروط تسمح بتوصيفها كمؤسسة للتقنين.

وهذا ما يجعل المؤسسات المندرجة داخل هذه الخانة غير متجانسة وظيفياً ،على عكس تلك المندرجة سواء في خانة هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية ، أو خانة هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

2–الملاحظة الثانية تتعلق بغياب الإنسجام القانوني والمنطقي بين الفصلين 36 و 167 من الدستور.

لقد حرص الدستور على الربط بين بعض فصوله الواردة في الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات الأساسية ،وبين فصوله الواردة في الباب الحادي عشر المتعلق بالحكامة الجيدة ،وهكذا مثلاً نص الفصل 19 ،المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ،في فقرته الأخيرة على إحداث هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ،وهو ما يستعيده الفصل 164،من الدستور عندما ينص على صلاحيات هذه الهيأة.

كما نص الفصل 28 ،المتعلق بحرية الصحافة والحق في التعبير وقواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ،وضمان الاستفادة منها مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية ،في فقرته الأخيرة على سهر الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية ، وفق أحكام الفصل 165 من الدستور.

http://allpress.pro/?cat=ecrivains&id=283182

نفس الأمر ، مثلاً ،فيما يتعلق بالفصل 32،المتعلق بالأسرة والذي نص على احداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة ،وهو ما يستعيده الفصل الخاص بهذا المجلس داخل الدستور (الفصل 169).وبالفصل 33 ،المتعلق بالشباب والذي نص على احداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي ،وهو ما يستعيده الفصل 170 الذي ينظم هذا المجلس.

على العكس من ذلك ،فان الفصل 36 ،الذي ينص على احداث هيأة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ،لا يبدو منسجماً في كامل فقراته مع صلاحيات هذه المؤسسة كما ستحدد في الفصل 167.

إذ يتضمن الفصل 36 ،فقرة أولى حول معاقبة القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح ،وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه ،وكل مخالفة ذات طابع مالي. وفقرة ثانية حول معاقبة القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز ،ووضعيات الاحتكار والهيمنة ،وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

من الواضح إذن أن الفقرة الثانية لا علاقة لها بشكل مباشر مع صلاحيات الهيأة الوطنية للنزاهة ،بقدر ما لها من علاقة بمجلس المنافسة الذي ينص الفصل 166،من الدستور على صلاحياته في ضبط وضعية المنافسة ومراقبة الممارسات التجارية غير المشروعة.

كما أن الفقرة الأولى من جهتها ،تبدو أقرب الى صلاحيات القضاء أو المجلس الاعلى للحسابات عندما تنص على المخالفات ذات الطابع المالي ،أو الى صلاحيات القضاء أو مجلس المنافسة عندما تتحدث عن إستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه.

لنلاحظ أن الدستور ،في ما يتعلق بالعلاقة المثيرة للالتباس بين مؤسسات الحكامة ذات المواضيع المتقاربة ،كان حريصاً على إثارة مسألة الولاية العامة ،اذ ان الفصل 164 ،عندما نص على احداث الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ،ذكر بضرورة مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الانسان.

وهو ما تغافله المشرع الدستوري ،في حالة العلاقة بين هيأة النزاهة والوقاية من الرشوة ،وبين مجلس المنافسة.

3-الملاحظة الثالثة ؛ سواءٌ من حيث التسمية أو من حيث المهام ،فان الدستور خاصة من خلال الفصل 167،يكون قد تبنى خيار المؤسسة الوطنية التي تتجاوز صلاحياتها حدود المهام الوقائية ،وهو ما يجعل المشرع الدستوري قد أقر قطيعة وظيفية مع تجربة "الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة "المحدثة بمقتضى مرسوم 13مارس 2007،في سياق التفاعل مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب في نفس السنة.

الجمع بين وظيفتي الوقاية والمحاربة ، يدعو إلى استحضار التجارب الآسيوية ،حيث أن الممارسة السائدة في الفضاء الأوربي تعتمد أساساً مؤسسات وطنية للوقاية من الفساد ،على أن تتكفل السلط القضائية والأجهزة الأمنية بمحاربته.

في هذا السياق فإن الدستور التونسي الجديد -على سبيل المثال -يذهب في نفس الاتجاه ،حيث ينص فصله 130 ،على إحداث "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد "،التي تسهم في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ،ومتابعة تنفيذها،ونشر ثقافتها ،كما تتولى رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص ،والتقصي فيها،والتحقق منها ،وإحالتها على الجهات المعنية.

وإذا كان الجمع بين الوقاية والمحاربة ،يعد تقدماً في التوصيف الوظيفي لمؤسسات النزاهة ،فإنه في المقابل يطرح إشكاليات عميقة على مستوى تحديد التمفصلات الدقيقة بين أدوار هذه المؤسسات وبين مهام القضاء.

4-الملاحظة الرّابعة ،تتعلق من جهة باللّبس الذي يخلقه الفصل 36 ،من الدستور الذي يربط بين إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة ،وبين :

- حالات تنازع المصالح ،واستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه.
- إشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية.
- الشطط في إستغلال مواقع النفوذ والامتياز ،ووضعيات الاحتكار والهيمنة ،وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة.

ومن جهة أخرى بالتّضخم "اللّغوي" في تعداد مهام الهيئة ،كما يوردها الفصل 167،والذي يجعلها تتولى :

- "مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد".
- "تلقي ونشر المعلومات في هذا المجال."
- "المساهمة في تخليق الحياة العامة ،وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ،وثقافة المرفق العام ،وقيم المواطنة المسؤولة ".

،يطرح (superviserوهنا فإذا كان من المبرر الجمع بين "المبادرة "و"التنسيق"و"التتبع " فيما يتعلق بالسياسات ذات الصلة بمحاربة الفساد،فإن إضافة مهمة [الإشراف](كثيراً من الأسئلة حول حدود مهام الهيئة ،سواءٌ في علاقة بصلاحيات كلٍ من السلطة التنفيذية ،أو بإختصاصات السلطة القضائية.

فعندما نعود إلى معجم "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "، أو إلى الدليل التشريعي لتنفيذ هذه الاتفاقية (طبعة 2012)،سنجد أنه ضمن صلاحيات المؤسسات الوطنية للنزاهة -التي تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بالتوفر عليها - لايتم الحديث عن مهمة [الإشراف]، إلا ارتباطا بالمهام الوقائية فقط.

ثانيا: ملاحظات قانونية

وبغض النظر عن الإطار الدستوري المشار إليه أعلاه، فإن هذه المؤسسة تجد نفسها في تقاطع بين وظيفتها غير الواضحة المعالم و تماهيها مع الدور المختص للقضاء في محاربة الفساد، بحيث ما يجعل هذه الإشكالية ذات تعقيد خاص هي أن هذه المؤسسة تدخل في إطار ما يسمى (بالمؤسسات الإدارية المستقلة)، لذلك سنلاحظ أنها كلفت بعدة مهام تدخل في اختصاصات النيابة العامة دون تمكينها من الوسائل المادية لذلك، بحيث نجدها مثلا تتلقى حتى الشكايات والتبليغات والمعلومات (الفقرة الثالثة من المادة الثالثة).

والغريب أنه منح لها حتى إمكانية التأكد من حقيقة الأفعال والوقائع في مجال الرشوة والفساد، علما أن هذا الفعل هو من صميم الممارسة القضائية، لكون البحث في حقيقة ومدى صحة التصرفات بغض النظر على أنه سلوك اجتماعي فهو يبقى من كنه العمل القضائي.

أكثر من هذا فقد منحت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة لهذه الهيئة الحق في القيام بعمليات البحث والتحري في حالات الفساد، فكيف ستقوم بهذا البحث؟ وما هي الوسائل التي تملكها للقيام بهذا التحري؟ ثم ألا يكون هذا مخالفا لمبدأ استقلالية السلط باعتبار أن السلطة القضائية هي صاحبة الاختصاص؟.

هذه الأسئلة تحيلنا مباشرة على مقتضيات الفصل 239 من القانون الجنائي الذي يمنع على أي مسؤول أو حاكم إداري الفصل في مسألة من اختصاص المحاكم، علما أن النيابة العامة جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسات، وبالتالي يدخل الهيئة يكمن فقط فيما نص عليه الفصل الأخير من المادة الثالثة، أي إعداد برامج الوقاية ونشر قواعد الحكامة وبرامج التوعية وإبداء الرأي.

إن أي مؤسسة خارجة عن السلطات الثلاث "التنفيذية، التشريعية، القضائية" تملك نوعا من الاستقلالية لا يعطيها الحق مطلقا في أن تقوم بمهام مؤسسة دستورية مستقلة كالسلطة القضائية.

لقد جاءت المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتنص على حدود مجال هذه الهيئات في وضع و تنفيذ أو ترسيخ سياسة فعالة منسقة لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع، وتجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

إن هذا الاختصاص القضائي يجعل هذه المؤسسة في تضارب صارخ مع مبدأ فصل السلط ومع الضمانات الممنوحة للمواطنين في إطار المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، والتي لا تخضع لهما هذه المؤسسة خاصة على المستوى المسطري، أما على المستوى الموضوعي فمثلها مثل أي سلطة اعتبارية في مواجهة القانون.

إن ما يزيد الأمر تعقيدا في هذا القانون هو أن المادة الرابعة من هذا المشروع قد حددت الجرائم التي تدخل في مضمون اختصاصها، علما أنها جرائم منصوص عليها في القانون الجنائي، أي خاضعة للنظر القضائي وللضمانات المسطرية، لكون جرائم الرشوة واستغلال النفوذ والغدر، هي تصرفات إجرامية حدد القانون طبيعتها ومنح للنيابة العامة فقط سلطة التكييف دون غيرها، وبالتالي فمنح هذه المؤسسة الحق في الاختصاص في هذه الجرائم يجعلها مؤسسة قضائية كأن لها سلطة التكييف، بينما الأفعال التي نتحدث عن محاربتها هنا هي أفعال متداخلة لا يمكن لهذه المؤسسة أن تكيف هذا الفعل أو ذاك، لأنها لا تملك لا السلطة ولا القدرة على ذلك.

إن أزمة هذه المؤسسة تكمن في أنه لم يستطع المشرع إيجاد دور لها وكان بالأحرى أن يبحث لها عن دور عام يكمن في دراسة وتوعية وتنسيق السياسات في مجال محاربة الرشوة بشكلها العام، أما تصديها للجرائم وللأفعال فهي تفاصيل تدخل في المجال القضائي ولا تجد حلا مطلقا في مجال المؤسسات الإدارية المستقلة، ويتجلى ذلك بقوة مثلا في المادة 21 من مشروع هذا القانون التي أعطت للهيئة في حالة تبليغها بوجود رشوة حق تحرير محضر بذلك، وهو أمر مخالف صراحة للقانون، إذ ما هي القيمة القانونية لهذا المحضر ولهذه المعاينة؟ لكون حالة التلبس المستندة على المعاينات تدخل في الاختصاص الصارم والمحدود لمن له صفة الضابط القضائي؟ بل إن نفس المادة 21 جعلت جهاز النيابة العامة يخضع لمراقبة هذه المؤسسة حينما نصت على ضرورة إحاطة هذه الأخيرة من طرف النيابة العامة عن ما قامت به من إجراءات، في حين يعلم الجميع أن عمل النيابة العامة هو عمل سري إلى حين انتهاء إجراءات البحث، وأن التدابير على خلاف القرارات لها السرية القدسية، بينما القرارات فإنها تبلغ إلى الأطراف دون غيرهم احتراما لمبدأ قرينة البراءة.

إننا نسجل في إخلالات كثيرة في مقتضيات هذا القانون، تكمن في وجود بون شاسع بين المهام والوسائل التي تتمتع بها، بين مبدأ احترام استقلالية السلط وتكليف الهيئة بمهام البحث والتحري والإحالة والتأكد من الوقائع، وهي من صميم العمل القضائي والذي لا يجوز مطلقا أن يقوم به أي طرف.

إن الرغبة في محاربة الفساد لا تتحقق بخلق المؤسسات ومنحها مهام العمل القضائي، وأنه إذا كان القضاء عاجز عن محاربة الفساد فيجب إصلاحه وليس البحث عن وسائل بديلة خارجة عن الدستور، لكون الفساد الأعظم لا يكمن في الاختلاسات أو الجرائم المشار إليها في فصول هذا القانون فحسب، ولكن عند المساس بسمعة الناس والطعن في ذمتهم. فالعدالة لا يضرها في شيء أن يفلت أحد من العقاب ولكن ما يهدد العدالة و يسيء لها هو اتهام بريئ أو إدانة مظلوم ولو إعلاميا أمام الرأي العام.

إن هذه المؤسسة في رأينا هدت كل الحدود الدستورية بين السلط وجعلت من نفسها سلطة فوق السلط، وكان عليها أن تكون مركزا منسقا وسلطة تقييمية لعمل الإدارة ولتعامل الرأي العام مع هذه الحالات التي كثير ما نسميها الفساد، ولكنها في آخر المطاف نجد أنفسنا أمام خيط دخان سرعان ما يتناثر في الهواء.

إن محاربة الفساد لا تتم فقط بالردع ولكن بإيجاد سياسة فعالة و منسقة تقوم الهيئة ببلورة رؤيتها اتجاهها، و تمكن الإدارة الغارقة في التفاصيل اليومية من الحصول على تصور عام وشامل يسمح لها ببناء سياسة فعالة وإيجابية لمناهضة هذه الظاهرة.

لماذا خديجة رياضي؟

استضافت «زمان» خديجة رياضي، بصفتها عضوا في حزب أصبح يعد من الأحزاب الماركسية اللينينية القليلة في العالم، من دون أن تتحدث إلى باقي المسؤولين عن حقوق الإنسان في المغرب، وهو ما جعل المجلة في نظري «غير محايدة» و«غير موضوعية».

هل يمكن أن تتصوروا مجلة فرنسية تعنى بالتاريخ أن تحاور ماري لوبين عن حقوق الحيوان. الأمر لن يكون مقبولا...

قارئ

القارئ العزيز

استضافت «زمان» السيدة خديجة رياضي، بصفتها رئيسة سابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان لولايتين وإحدى الشخصيات القليلة في العالم الحاصلة على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وليس باعتبارها عضوة في أي حزب كان. لا تتبنى «زمان» كل ما يرد من معلومات وآراء ومواقف على لسان الشخصيات التي تستضيفها، وقد كان الأصل أن تعطى الكلمة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، باعتبارها أكبر جمعية حقوقية في المغرب وباعتبار تعرض أنشطتها للمنع على مدى الشهور الأخيرة، مع السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ثم السيد محجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، لكنهما اعتذرا عن الحضور بعد محاولات متكررة على مدى شهرين. وقد نبهت «زمان» قراءها في مطلع الحوار المنشور مع السيدة رياضي.

هيئة التحرير

كاطالونيا تحتضن أيام السينما المغربية المعاصرة ما بين 13 و23 يناير الجاري

تحتضن الخزانة السينمائية الكاطالونية ببرشلونة ما بين 13 و23 يناير الجاري، أيام السينما المغربية المعاصرة تحت إشراف الكاتب وأستاذ اللغة الاسبانية بجامعة محمد الخامس العربي الحارثي والفنان الإسباني المشهور ديفيد كاستيو.

ويساهم في تنظيم هذا الملتقى السينمائي الرفيع بالإضافة الى الخزانة السينمائية، **المجلس الوطني لحقوق الانسان** وجمعية من أجل الفن والكرامة (أرتيدا) بالتعاون مع سفارة المغرب في إسبانيا والمركز السينمائي المغربي.

وتهدف هذه الدورة السينمائية، حسب منظميها، الى تصحيح التصورات النمطية حول المغرب، والتعريف بالفن السينمائي المغربي الجديد خاصة التيار السينمائي الذي ظهر خلال التسعينات من القرن الماضي والذي يعبر عن التزام واضح بمجال حقوق الإنسان.

وقال العربي الحارثي مدير هذه الدورة السينمائية إن "هذه الأفلام تتميز بجمالية قوية وواقعية عنيفة تجعل من التفاوتات الاجتماعية والفكر الأخلاقي والسياسي والثقافي في موقف حرج".

وستنظم في إطار هذه الدورة يومي 15 و16 يناير الجاري ورشات عمل ومناقشات بحضور المخرجين نرجس نجار، ونور الدين لخماري، وليلى كيلاني، وفوزي بن سعيدي والممثلة مرجانة العلوي.

وسيتم عرض عدد من الاشرطة من ضمنها أفلام للسينمائيين نور الدين لخماري، ونرجس النجار، وفوزي بنسعيدي، وليلى كيلاني ومحمد عسلي ونبيل عيوش وغيرهم.

http://www.ahdath.info/?p=45216

Sail, invité de la MasterClass

L'association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) organise la troisième édition de la MasterClass cinéma et droits de l'Homme, du 12 au 17 janvier courant à Rabat, avec comme invité le cinéaste marocain Noureddine Sail.

Appuyée par l'European endowment for democracy (EED), la MasterClass a pour objectif de susciter les vocations artistiques des étudiants en leur fournissant les notions et les outils, pour les futur professionnels, ainsi que pour les jeunes cinéphiles, en les faisant profiter des expériences des chevronnés, en matière de réalisation et du processus créatif d'un film, indique un communiqué de l'ARMCDH.

Co-organisée avec l'Institut supérieur de cinéma et de l'audiovisuel (ISCA-Rabat), cette troisième édition connaîtra la projection de cinq longs métrages choisis par Noureddine Sail, à savoir "Nos lieux interdits" de Leila Kilani (2009), "Pégase" de Mohamed Mouftakir (2011), " Homme qui a vendu le monde" de Swel et Imad Nouri (2009), "La fin" de Hicham Laasri (2011) et "Malak" d'Abdeslam Kelai (2012), précise le communiqué, ajoutant que la MasterClass de Noureddine Sail aura lieu le 17 janvier.

Créée en 2010, l'ARMCDH a pour mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma. Elle organise quatre événements principaux par an, à savoir les jeudis du cinéma et des droits de l'Homme, le dernier jeudi de chaque mois, les matinées enfants, la MasterClass du cinéma et des droits de l'Homme organisée trimestriellement, la nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme, ainsi que les rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme.

La MasterClass du cinéma et des droits de l'Homme est organisée en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le Centre cinématographique marocain (CCM).

Médias 155291/6

Le Syndicat national de la presse marocaine relance les discussions sur la convention collective

Le Syndicat national de la presse marocaine a tenu, samedi dernier, un conseil national au cours duquel plusieurs questions qui concernent la profession ont été débattues. Il s'agit tout particulièrement de la convention collective et du projet du Code de la presse.

Le syndicat national de la presse marocaine (SNPM) a tenu, samedi dernier, son premier conseil national qui intervient après le dernier congrès de la corporation. Le président du syndicat, Abdallah Bekkali, a dressé un bilan des réalisations de la nouvelle direction. Dans ce sens, il a mis en avant l'état d'avancement des concertations avec le ministère de la Communication au sujet du projet du Code de la presse. Si les membres du conseil ont approuvé les propositions défendues par le syndicat, ils ont appelé, par ailleurs, à accélérer la cadence de la préparation de la convention collective devant encadrer le secteur du journalisme. À ce sujet, Abdallah Bekkali a dévoilé les premières données au sujet des pourparlers relatifs à la convention collective. L'on apprend ainsi que la proposition du syndicat tend à consacrer un salaire minimum dans la profession de l'ordre de 8.500 dirhams contre 5.800 actuellement. Ce qui devrait améliorer la situation salariale de nombreux journalistes. La proposition en cours de discussion suggère également l'augmentation des salaires entre 10 à 20% (taux qui fait l'objet d'âpres négociations entre les différentes parties concernées). Or, à ce niveau, les journalistes ont appelé à ce que la nouvelle convention collective prenne en considération également la situation des plus anciens. En ce qui concerne le Code de la presse, le syndicat considère que les discussions ont bien avancé et que le projet comporte de nombreux acquis. L'un des éléments qui constituent encore un point de divergence, notamment avec la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ), est la composition du Conseil national de la presse. Le SNPM considère que les journalistes sont plus nombreux que les patrons de presse et qu'il est donc inadmissible qu'ils aient le même nombre de sièges (sept sièges pour chaque catégorie) au sein du conseil. C'est ainsi qu'il est proposé que les autres institutions (CNDH, Transparency Maroc...) devant être représentées au sein du Conseil proposent des professionnels du domaine de la presse, notamment des journalistes. Une manière de dépasser cette problématique épineuse. Un autre point de divergence relatif aux mécanismes et lieux d'élections des membres du Conseil persiste également... Les participants ont adopté par ailleurs au cours des travaux de ce Conseil national, le règlement intérieur du syndicat et ont confié à une commission ad hoc l'élaboration, dans les prochains jours, du plan d'action annuel 2015. Les participants ont rejoint, juste après, le sit-in organisé, samedi, en partenariat avec la FMEJ, pour dénoncer les actes terroristes visant des journalistes. ■

Brahim Mokhliss

Les premiers signataires
Mohammed Ali Ababou, retraité
Ahmed Abaddi, membre du CNDH marocain
Karim Abbouh, psychanalyste
Said Abdeddaïm, enseignant-chercheur
Youssef Abdelké, dessinateur, caricaturiste
Abbès Abdelkefi, universitaire
Fouad Abdelmoumni, militant associatif
Houria Abdelouahed, MCF Université Paris-Diderot
Nada Abdelsamad, journaliste
Ziad Abdel Samad, directeur The Arab NGO Network for Development
Hichem Abdessamad, historien
Mohamed Abdi, ancien conseiller
Ammar Abd Rabbo, photographe
Khaled Abichou, militant associatif
Abdelghani Abou el Aazm, lexicographe
Myriam Abtroun, sophrologue
Lotfi Achour, metteur en scène
Mouloud Achour, journaliste
Hakim Addad, militant politique
Lhaouari Addi, sociologue
Etel Adnan, poète
Hadfedh Affes, militant associatif
Rafic-Ali Ahmad, acteur
Mabrouk Aïb, ingénieur
Nadia Aïssaoui, sociologue
Younès Ajarrai, CNDH-Maroc
Bergi Ajjarar, avocat
Sanhadja Akrouf, militante associative
Cengiz Aktar, écrivain, journaliste
Hala Alabdalla, cinéaste
Fatima-Zohra Alami, militante associative
Zohra Alami, costumière
Abdeslam Alaziz, militant politique
Amira Aleya-Sghaier, professeur universitaire
Zineb Ali-Benali, professeur des universités
Mehdi Alioua, sociologue
Brigitte Allal, professeure
Mehdi Thomas Allal, cadre administratif
Mourad Allal, directeur administratif
Samir Allal, universitaire
Tewfik Allal, coordinateur du Manifeste des libertés
Zaki Allal, ingénieur du son
Hennou Allali, médecin
Mouneer Alshaarani, peintre
Hanan Al Shaykh, écrivaine
Ali Amahan, anthropologue
Fadela Amara, ancienne minister
Bahman Amini, éditeur, libraire
Mohammad Ali Amir-Moezzi, directeur d'études à l'EPHE
Samia Ammour, militante féministe internationaliste
Ali Anouzla, journaliste
Hassan Arfaoui, journaliste
Khadija Arib, députée (Pays-Bas)
Zeina Arida, directrice du Musée Sursock
Maryam Ashrafi, photographe
Ahmed Assid, écrivain
Samir Aoudi, journaliste
Nabil Ayouch, cinéaste
Noureddine Ayouch, acteur associatif
Nourredine Ayouche, directeur d'agence de communication
Boualam Azahoum, universitaire
Mehdi Azaïez, maître de conférences
Nasr Azaïez, avocat
Nabil Azouz, enseignant
Mounira Baccar, cadre administrative
Nejib Baccouchi, militant politique
Hassen Bacha, président de l'Université de Jendouba
Malika Bakhti-Dahmani, ingénieur d'études
Latifa Bakhtous, universitaire
Jouda Bakir, documentaliste
Hoda Barakat, écrivain
Sidi-Mohammed Barkat, philosophe
Rita Bassil, écrivain, journaliste
Omar Battas, psychiatre, professeur d'Université
Yassin Bazzaz, militant des droits humains
Aziz Belaouda, fonctionnaire
Yahia Belaskri, romancier, journaliste
Yagoutha Belgacem, directrice de SIWA
Ahlem Belhadj, pédopsychiatre, militante féministe
Emna Belhaj-Yahia, écrivain
Sondos Belhassen, comedienne
Souhayr Belhassen, présidente d'honneur de la FIDH
Yazid Belkacimi, médecin chef
Akram Belkaïd, journaliste, écrivain
Farouk Belkeddar, militant associatif
Mourad Belkeddar, producteur
Saloua Ben Abda, chercheur
Aïcha Ben Abed, archéologue
Rabâa Ben Achour, universitaire, présidente de l'ATDVU
Sana Ben Achour, juriste
Yadh Ben Achour, vice-président du Comité des droits de l'homme de l'ONU
Ali Ben Ameur, universitaire , militant associatif
Djilali Bencheikh, écrivain
Ghaleb Bencheikh, islamologue, universitaire
Madjid Benchikh, professeur émérite
Kmar Bendana, historienne
Adila Bendimerad, actrice
Ahmed Benferhat, élu municipal
Mohamed Ben Ghorbal, militant politique
Abdelwahed Ben Hamida, maître de conférences
Tarek Ben Hiba, militant associatif
Tahar Benjelloun, écrivain
Seyfeddine Benmansour, enseignant
Emna Ben Miled, universitaire
Jamila Ben Mustapha
Fettah Bennani, président de Bayt Al Hikma
Fathia Bennis, chef d'entreprise
Ali Bensaad, géographe
Mohamed Ben Saïd, médecin,
Rafik Ben Salah, écrivain
Abdellatif Bensalem, traducteur
Raja Ben Slama, universitaire, psychanalyste
Fethi Benslama, psychanalyste
Malek Bensmail, cinéaste
Khaled Bentounès, président des Scouts musulmans de France
Samta Benyahia, plasticienne
Adnane Ben Youssef, militant associatif
Rachid Benzine, islamologue
Karima Berger, écrivain
Mohammed Berrada, écrivain
Omar Berrada, écrivain, traducteur
Fatima Besnaci-Lancou, historienne, éditrice
Sophie Bessis, historienne
Maïssa Bey, écrivaine
Nadia Bey, présidente de l'association "Les sans voix"
Abbas Beydoun, poète
Ahmad Beydoun, historien et linguiste
Mahi Binebine, peintre, écrivain
Amina Bouayach, secrétaire générale de la FIDH
Rahal Boubrik, professeur universitaire
Aziz Boucetta, journaliste
Hajer Bouden, traductrice
Annie Bouguerra, universitaire
Mohamed Larbi Bouguerra, professeur honoraire à l'Université de Tunis
Jim Boumelha, président Fédération internationale des journalistes
Mouloud Boumghar, juriste
Omar Bouraba, militant associatif
Khedija Bourcart, conseiller municipal
Mohammed El Amraoui, poète, écrivain
Aïda El Amri, présidente de « Tunisie Culture et Solidarité »
Lassaad El Asmi, président de l'Université de Carthage
Farid El Atri, anthropologue
Fatna Elbouih, militante associative, écrivain
Chafik El Ghoul, militant associatif
Fethi El Hadjali, CVDTunisie
Mahjoub El Haiba, universitaire
Abdellatif El Kesri
Driss El Kherchi, militant associatif
Marwan El Khoury, mathématicien
Driss El Korchi, militant associatif
Mohamed Lakhdar Ellala, militant Associatif
Najat El Mekkaoui, économiste
Nadir Elmoumni, professeur universitaire
Mona Eltahawy, écrivain
Driss El Yazami, Conseil national des droits de l'homme (Maroc)
Jihad el Zein, journaliste
Aziz Enhaïli, politologue
Moha Ennaji, linguiste
Amina Ennceiri, psychosociologue
Houria Esslami, traductrice
Simone Fattal, artiste peintre
Linda Fali, présidente de "Ni putes ni soumises"
Abdellatif Felk, sociologue
Frej Fenniche, fonctionnaire international
Cherif Ferjani, professeur d'Université
Mohamed Salah Fliss, militant associatif
Chawki Gaddès, universitaire
Béchir Garbouj, universitaire retraité
Omar Gasmi, juriste
Moncef Gazdallah, chercheur qualifié
Saïd Ghani, professeur
Azza Ghanmi, militante féministe
Najla Gharbi, enseignant chercheur
Reza Ghassemi, écrivain
Maati Kabbal, responsable des Jeudis de l'IMA
Mohamed Khachani, universitaire
Mohamed Kacimi, écrivain
Ahmed Karaoud, militant des DH
Baya Kasmi, cinéaste
Samia Kassab-Charfi, professeur d'Université
Abderrahim Kassou, architecte
Salam Kawakibi, politologue
Rabih Kayrouz, couturier
Habib Kazdaghli, universitaire
Saifallah Khablachi
Besma Khalfaoui, avocate, présidente de la Fondation Chokri Belaïd
Tahar Khalfoune, universitaire
Ghita Khalid, juriste
Najoua Kharrat, militante associative
Majida Khattari, artiste
Mohamed Khenissi, militant associatif
Bariza Khiari, sénatrice
Saad Khiari, auteur
Gérard D. Khoury, historien
Driss Khrouz, universitaire
Abderrazak Kitar, militant associatif
Salsabil Klibi, universitaire
Bassma Kodmani, politologue
Hala Kodmani, journaliste
Aziz Krichen, essayiste
Driss Ksikes, écrivain
Abdellatif Laabi, écrivain
Kamel Labidi, journaliste
Abdeljalil Laamiri
Youssef Laaraj, militant associatif
Mustapha Laaraki, journaliste
Mustapha Laarissa, philosophe
Nadine Labaki, réalisatrice
Smaïn Lacher, sociologue
Taïeb Laguili, militant des DH
Benchikh Lahbib, avocat
Kamal Lahbib, militant des DH
Latifa Moussa, journaliste
Driss Moussaoui, psychiatre
Mohammed Moussaoui, président de l'Union des mosquées de France (UMF)
Rosa Moussaoui, journaliste
Gadhoumi Mrad, militant associatif
Ghassan Nader, ingénieur
Jamal-Eddine Naji, journaliste, universitaire
Gilbert Naccache, écrivain
Rafah Nached, psychanalyste
Mustapha Najmi, sociologue
Myrna Naoum, chorégraphe
Sélim Nassib, écrivain
Ali Nesin, mathématicien
Mana, Neyestani, caricaturiste
Abdelaziz Nouyadi, professeur de droit
Brahim Nsiri, militant associatif
Baskin Oran, politologue
Tarik Oualalou, architecte
Bechir Ouarda, journaliste
Hbib Ouarda, libraire
Jamel Oubechou, militant associatif
Tareq Oubrou, grand imam de Bordeaux
Ouahmi Ould-Braham, chercheur
Damien Ounouri, réalisateur
Jamal Rhmani, ancien ministre
Neziha Rjiba, Oum Zied, journaliste, écrivain
Nasser Pakdaman, écrivain
Zohra Perret, psychanalyste
Saïda Rached, présidente de l'Association tunisienne des femmes démocrates
Hicham Rachidi, militant associatif
Morteza Rafii, peintre
Malika Rahal, historienne
Atiq Rahimi, écrivain, cinéaste
Hamadi Redissi, politologue
Sakina Rharib, muséologue
Messaoud Romdhani, militant des DH
Khadija Rouissi, députée parlementaire (Maroc)
Salman Rushdie, écrivain
Nourredine Saadi, écrivain, juriste
Khaled Saad-Zaghloul, journaliste
Abdallah Saaf, universitaire
Kalthoum Saafi, universitaire
Lana Sadeq, militante associative
Yaser Safi, peintre
Amor Safraoui, avocat, président de la Coordination nationale indépendante pour la justice transitionnelle (Tunisie)
Akram Saghie, journaliste
Hazem Saghieh, écrivain
Mustapha Saha, artiste
Ahmad Salamatian, essayiste
Rasha Salti, commissaire d'art, écrivain
Rania Samara, professeur
Lina et Mohamad Sarout, ingénieur
Meryem Sebti, chercheur au CNRS
Nozha Sekik, ethno-anthropologue
Brahim Senouci, écrivain, chroniqueur
Leila Shahid, ambassadeur de Palestine auprès de l'Union européenne
Daryush Shayegan, philosophe, romancier
Nadia Sidhoum, consultante
Nadir Sidhoum, président de Génériques
Nedjib Sidi-Moussa, chercheur
Ahmed Skounti, anthropologue
Hichem Skik, journaliste
Malika Slaoui, éditrice
Mohammed smida, militant associatif
Hélias Soltani, professeur
Mohamed Soual, ingénieur
Hamouda Soubhi, militant associatif
Zakia Soubhi, médecin
Yasser Shoukri, avocat
Liza Soughayar, restauratrice
Rania Stephan, réalisatrice
Elia Suleiman, cineaste
Asli Sunaç psychologue
Ula Tabari, actrice
Nahal Tajadod, écrivain
Khaoula Taleb-Brahimi, linguiste
Wassyla Tamzali, écrivain
Betül Tanbay, professeur de mathématiques Boyaziçi
Houria Tazi Sadeq, avocate
Nadia Tazi, philosophe
Nela Tazi, directrice d'agence de communication
Nabila Tbeur, militante des DH
Yassin Temlali, journaliste
Fathi Tlili, militant associatif
Ali Tolou, universitaire
Shabnam Toloui, actrice et metteur en scène
Fadi Toufiq, journaliste
Mohammed Tozy, professeur des universités
Merouane Touali, chercheur
Houari Touati, directeur d'études à l'EHESS
Tarek Toukabri, militant associatif
Fawwaz Traboulsi, écrivain
Nawal Traboulsi, bibliothécaire
Mokhtar Trifi, juriste
Emre Ülker, traducteur
Ali Suleyman Ustunel, mathématicien
Gündüz Vassaf, écrivain
Hala Warde, architecte
Claude Yacoub, architecte
Mostafa Yahyaoui, universitaire
Mohsen Yalfani, écrivain
Adnan Yayach, entrepreneur
Samar Yazbek, écrivain
Fadi Yazigi, peintre
Hicham Yezza, journaliste
Akram Zaatari, artiste
Sadreddin Zahed, acteur, metteur en scène
Schéhérazade Zeroual, avocat, chargée d'enseignement
Abdallah Zniber, militant associatif

Nous ne cèderons pas à la peur

Aux familles et aux proches de Charb, Cabu, Wolinski, Tignous, Bernard Maris, Honoré, Elsa Cayat, Mustapha Ourad, Frédéric Boisseau, Michel Renaud, ainsi que des policiers Franck Brinsolaro et Ahmed Merabet,

À toute l'équipe de « Charlie Hebdo »,

Nous disons notre effroi, notre solidarité, notre chagrin.

À leurs tueurs, nous disons qu'ils nous trouveront en travers de leur chemin, au côté de la liberté.

Hassan Bousetta, enseignant-chercheur FNRS
Fatma Bouvet de La Maisonneuve, psychiatre
Khadija Bouzoubaâ, psychopédagogue
Omar Brouksy, journaliste et universitaire
Houda Cadi, professeur
Nadia Chaabane, ancienne députée de la Constituante tunisienne
Abdeslam Chafchaouni, militant associatif (FMVJ)
Sérénade Chafik, écrivain
Chahla Chafiq, écrivaine
Taoufik Chamari, militant associatif
Alya Chammari, avocate
Khemaies Chammari, ancien ambassadeur
Tewfik Chammari, président du Réseau national anti-corruption en Tunisie (RNAC)
Hassan Chami, journaliste
Leyla Chaouni, éditrice
Mounira Chapoutot-Remadi, professeure émérite d'histoire du Moyen âge du monde arabe et musulman
Abdelmajid Charfi, islamologue
Hédi Chenchabi, directeur de formation
El Mehdi Cherbal, journaliste
Miriame Cherbib, économiste
Mouhieddine Cherbib, militant associatif
Inchirah Chérif, militante associative
Khedija Chérif, sociologue
Alice Cherki, psychanalyste
Larbi Chouikha, universitaire
Aboubakr Chraïbi, professeur à l'INALCO
Mounir Chraïbi, ingénieur
Marie Colona, documentariste
Abdelghani Dades, journaliste
Ahmed Dahmani, universitaire
Anissa Daoud, comédienne
Hassan Daoud, nouvelliste
Kamel Daoud, journaliste et écrivain
Moussa Dares, président de commune
Reza Dedghati, photographe
Julie Di Betta, libraire
Karima Dirèche, historienne
Nacer Djabi, sociologue
Habiba Djahnine, réalisatrice
Fafia Djardem, psychiatre
Jabbour Douaihy, romancier
Mohsen Dridi, essayiste, militant associatif
Nassera Dutour, présidente du Collectif des familles de disparus en Algérie (CFDA)
Anne-Marie Eddé, professeur d'histoire islamique (Sorbonne)
Dominique Eddé, écrivain
Ahmed El Haij, président de l'AMDH
Samy Ghorbal, journaliste et écrivain
Nilufer Gole, sociologue
Moncef Guedouar, militant associatif
Hajer Gueldich, maître de conférences
Ali Guenoun, historien
Saloua Guiga, Coalition pour les femmes de Tunisie
Defne Gürsoy, journaliste
Mohammed Hachemaoui, politologue
Fariba Hachtroudi, écrivaine
Mohamed Haddouche, responsable associatif
Bachir Hadjadj, écrivain
Joana Hadjithomas, artiste et cinéaste
Dina Haidar, styliste
Mohammed Anouar Haidour, syndicaliste
Tewfik Hakem, journaliste
Muriel Hakim, mathématicienne
Nazir Hamad, psychanalyste
Yasmin Hamdan, chanteuse
Taoufik Hamdi, militant associatif
Khaled Hamida, médecin, militant des DH
Nadia Hamour, historienne
Mohamed Hamrouni, militant associatif
Salma Hamza, architecte
Sonia Hamza, ingénieure des services culturels
Mohammed Harbi, historien
Kadhim J. Hassan, professeur à l'INALCO
Emma Hassairi, militante féministe
Haïfa Hassairi, enseignante
Ahmed Henni, économiste
Evelyne et Abdelhamid Hihi, médecins retraités
Bachir Hilal, écrivain
Mohamed Horani, pdg
Abderrazak Horchani Bouazizi, militant associatif
Hedi Houaichhia, militant associatif
Abdelkrim Hsairi
Mahmoud Husseïn, écrivain
Ahmet Insel, professeur d'économie
Naïssam Jalal, flûtiste et compositrice
Abderrahim Jamaï, avocat
Ali Jamal-Eddine, administrateur
Mohamed-Sghir Janjar, anthropologue
Ahmed Jaradat, Alternative Information Center
Hamid Javdan, acteur, metteur en scène
Adil Jazouli, sociologue
Edith Jendoubi, militante associative
Kamel Jendoubi militant associatif
Khalil Joreige, artiste et cinéaste
Lamia Joreige, artiste
Hedia Jrad, enseignante
Karim Lahidji, président de la FIDH
Abdeljlil Lahjomri, professeur universitaire
Annie Lahmer, fonctionnaire
Mouloud Lakbir, militant des DH
Latifa Lakhdar, universitaire
Faouzi Lakhdar-Ghazal, maître de conférences
Laila Lalami, romancière
Hamid Lamrissi, docteur en stomatologie
Maha Laurens, philosophe
Insaf Machta, universitaire
Amina Maelainine, députée parlementaire (Maroc)
Ziad Majed, politologue
Amal Makarem, journaliste
Georgia Makhlouf, écrivaine
Ziyad Makhoul, journaliste
Ebrahim Makki, auteur dramatique
Amr Mandour, décorateur
Aasif Mandvi, acteur, humoriste
Kamel Maouche, avocat
Farouk Mardam Bey, éditeur
Khadija Marouazi, universitaire
Nadhem Marsit, consultant informatique
Afifa Marzouki, Université de Manouba
Hassan Massoudy, calligraphe
Abdelali Mastour, acteur associatif
Meryem Mdjkane, actrice
Noureddine Mechkane, militant associatif
Amina Meddeb, linguiste
Hind Meddeb, cinéaste
Adlene Meddi, auteur, journaliste
Feroz Mehdi, ceras
Khawla Mjahed, médecin
Abdelkader Masnaoui, militant associatif
Umit Metin, militant associatif
Ali Mezgheni, juriste
Fatéma Mezyane, professeure
Naïma M'Faddel-Ntidam, adjointe au maire de Dreux
Najet Miled, éditeur, libraire
Anouar Moalla, consultant
Rima Mokaiesh, Fondation arabe pour l'image
Zeina Mokaiesh, musicienne
Nadir Moknèche, cinéaste
Abdelwahed Mokni, vice-président de l'Université de Sfax
Bagher Momeni, écrivain
Maïti Morgib, président de Freedom Now (Maroc)
Hachem Mouawiyé, libraire
Khadija Moudnib, ingénieur
Kenize Mourad, écrivain
Fathi Mourali, miltant associatif

Pour vous joindre à cet appel, envoyez vos mails à : manifeste@manifeste.org
Cet encart publicitaire a été financé par une partie des signataires